

الحكومة الاتحادية تريد تفادي تكاليف إضافية بالنسبة للشركات التي تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء فيما يخص رسوم استخدام الشبكة أثناء جائحة كوفيد-19

بناءً على اقتراح من الوزير الاتحادي للاقتصاد والطاقة قرر مجلس الوزراء الاتحادي اليوم "اللائحة الخاصة بتنفيذ التعديلات الضرورية بسبب الجائحة وغيرها من التعديلات في النظم القانونية على أساس قانون صناعة الطاقة". وتحتوي اللائحة على نظام انتقالي للشركات التي تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء والتي كانت تستفيد حتى الآن من رسوم استخدام شبكة فردية تفضيلية. وفي ضوء الأوضاع الخاصة بعام 2020 فمن المفترض أن تكون هناك إمكانية للتحقق من توفر الشروط اللازمة من أجل الحصول على رسوم استخدام شبكة منخفضة على أساس بيانات الاستهلاك لعام 2019.

لقد شهدت العديد من الشركات انخفاضاً في الإنتاج والمبيعات جراء جائحة كوفيد-19. وبسبب كمية الاستهلاك الكهربائي المتغير مؤقتاً قد تفشل هذه الشركات في تلبية الشروط الشكلية من أجل الاستفادة من رسوم استخدام شبكة فردية في عام 2020. وحتى لا تقع على عاتق هذه الشركات تحمل تكاليف إضافية فإن اللائحة التي أقرها مجلس الوزراء اليوم تنشئ نظاماً انتقالياً. وبذا تعتبر اللائحة في نفس الوقت إشارة مهمة لتفادي مواجهة الشركات المعنية لصعوبات مالية.

إضافة إلى ذلك تحتوي اللائحة أيضاً على ترتيب خاص يتجنب التراكم غير المناسب لرسوم استخدام الشبكة في حالة نقل للكهرباء لأسباب تقنية بحتة. وأخيراً تخفف اللائحة من شرط وجوب الشكل الخطي عند إبرام عقود الاتصال بالشبكة وتسهل بهذه الطريقة إبرام العقود بشكل رقمي.

وتتطلب اللائحة موافقة مجلس الولايات البوندسرات عليها.

وصف الصورة: عداد كهرباء